في هذا الاطار تمّت الانتخـابات الاسرائيلية. ومن ثمّ، لا بد لهذا الاطار من أن يلقي بظلاله، بدرجات متفاوتة، على ديناميات العملية الانتخابية، ونتائجها؛ كما أن الحكومة الاسرائيلية الجديدة ستتأثر في تعاملها مع المشكلة الفلسطينية، في هذا الاطار، بمستوياته المختلفة، وستسعى الى التأثير فيه.

ثانياً: المشكلة الفلسطينية في البرامج الانتخابية

غالباً ما تعبّر البرامج الانتخابية عن التوجهات والسياسات العامة للأحزاب، ومواقفها المبدئية ازاء مختلف القضايا الداخلية، والخارجية، المرتبطة بالتنافس والصراع على السلطة. ويعد البرنامج الانتخابي لحزب ما مدخلاً لفهم وتقويم السياسات الداخلية، والخارجية، للحزب، في حالة فوزه في الانتخـابـات، وتشكيله للحكومة. ولقد بدأت الكتل والأحزاب الاسرائيلية المتنافسة بنشر برامجها الانتخـابية ابتداءً من أيار (مايو) ١٩٨٨، وذلك تمهيداً للانتخابات في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨. فما الذي تضمنّته هذه البرامج عن المشكلة الفلسطينية ؟

تكتل الليكود

من أبرز ما جاء في برنامجه حول المشكلة الفلسطينية ما يلي:

«إن حق الشعب اليهودي في أرض ـ اسرائيل ثابت، وأبدي، وغير قابل للطعن. وإن هذا الحق يمتد إلى كافة أجزاء أرض ـ اسرائيل. وستعمل حكومة الليكود من أجل تطبيق القانون الاسرائيلي على يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة للحيلولة دون تسليمها الى أي سلطة أجنبية؛ وأن مشروع الحكم الذاتي الذي تمّ الاتفاق عليه خلال مباحثات كامب ديفيد لا يشتمل على أي صلاحيات تنفيذية، او سياسية، وهو لا يعتبر بمثابة تقرير مصير؛ إذ حصل الشعب العربي على تقرير مصيره من خلال ٢١ دولة عربية مستقلة»[١١]. هذا الى جانب بناء مستوطنات جديدة في الاراضي المحتلة، وتوسيع المستوطنات القائمة، واتخاذ اجراءات أشد قوة في الاراضي المحتلة من أجل تهدئة الاوضاع[١٢].

ويقوم برنامج الليكود على أساس رفض أي تقسيم اقليمي لـ «أرض ـ اسرائيل»؛ ومن ثمّ رفض الانسحاب من الاراضي الفلسطينية المحتلة واعتبارها أراضي «محررة» تمّ استرجاعها العام ١٩٦٧، ورفض الاعتـراف بالشعب الفلسـطيني وبحقـه في تقـرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة، ورفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها منظمة «ارهابية» ترمي الى تدمير اسرائيل، وعدم التفاوض معها.

ويتصـور الليكود تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي في اطار مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والدول العربية المعنية، وبخاصة مصر والاردن. ويربط تسوية المشكلة الفلسطينية بترتيبات الادارة الذاتية التي تضمّنتها اتفاقيتا كامب ديفيد. ولليكود تصور وتفسير محدّدان للحكم الذاتي، يفرغانه من أي مضمون حقيقي. وقد طرح مناحيم بيغن هذا التصور منذ العام ١٩٧٧، حينما أكد امكانية التـوصـل الى حل وظيفي في الضفة الفلسطينية أقرب ما يكون الى صيغة الحكم الذاتي الاداري للسكان العرب، وليس للأرض، مع احتفاظ اسرائيل بأمور وقضايا الامن، وضمان استمرار الوجود العسكري الاسرائيلي في الضفة وغزة، وتمتع الاسرائيليين بحق الاستيطان، والتملّك، في المناطق التي سوف تخضـع للحكم الذاتي الاداري، وتمسّـك اسرائيـل بالسيادة في الضفة الفلسطينية وقطاع